

دور حوكمة ميزانية البلدية في تحقيق التنمية المحلية عينة من بلديات ولاية مسيلة أنموذجا
The Role of Municipal Budget Governance in Achieving Local Development: A Case Study of Municipalities in the Wilaya of M'sila

بن السيلت أحمد

جامعة محمد بوضياف مسيلة (الجزائر)، ahmed.bensilette@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2025/05/25

تاريخ القبول: 2025/04/24

تاريخ الاستلام: 2025 /01/01

ملخص:

تسعى هذه دراسة إلى قياس مدى مساهمة أبعاد حوكمة ميزانية الجماعات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المحلية لعينة من بلديات ولاية المسيلة، وهذا بالاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات بالاعتماد على عينة عشوائية من وموظفي بعض بلديات ولاية مسيلة ثم معالجتها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية *SPSS26*. وتوصلت هذه الدراسة أن كل من الأبعاد: الشفافية والمساءلة، الامتثال للوائح والقوانين، وكفاءة إدارة الموارد لهم تأثير إحصائي ومعنوي ويساهمون في التنمية المحلية: أما كل من بعد المشاركة وتقدير المخاطر فلم تكن لهما دلالة إحصائية ولم يكن لهما تأثير في النموذج، ولا يساهمان في تحقيق التنمية المحلية في بلديات عينة الدراسة. **كلمات مفتاحية:** الجماعات المحلية، التنمية المحلية، ميزانية البلدية، الحوكمة المحلية

تصنيف JEL : H72, O18, R51

Abstract:

This study seeks to measure the extent to which the dimensions of local government budget governance contribute to achieving local development objectives in a sample of municipalities in M'sila Province. The research relied on a questionnaire as a data collection tool, administered to a random sample of employees from selected municipalities in M'sila Province. The collected data were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) version 26.

The findings revealed that the dimensions of transparency and accountability, compliance with regulations and laws, and efficient resource management have a statistically significant impact and contribute positively to local development. Conversely, the dimensions of participation and risk assessment were not statistically significant and showed no discernible impact within the model, indicating that they do not contribute to achieving local development in the municipalities included in the study sample.

Keywords: Local Governments, Local Development, Municipal Budget, Local Governance

JEL Classification: H72, O18, R51

1. مقدمة:

تلعب الجماعات المحلية وخاصة البلدية دورا مهما في تحقيق التوازن والاستدامة على المستوى المحلي، فهي تقوم بتخصيص الموارد في الميزانيات لتلبية احتياجات المجتمع المحلي، من تعليم، وصحة، وبنى تحتية، وخدمات اجتماعية مختلفة. لتحسين جودة حياة أفراد مجتمعها. ولا يتأتى ذلك الا بتعزيز مفهوم الحوكمة المحلية، التي تمكن للمجتمع المشاركة في انتخاب ممثليها وإدارة شؤون بلديتها، واتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية، والتي تعكس احتياجات السكان، مما يعزز من الشفافية وضمان المساهمة في تخطيط وتطوير المدن والمناطق الحضرية وتعزيز الاقتصاد وهذا عن طريق دعم ريادة الأعمال وتوجيه الاستثمارات نحو الأعمال المحلية وتوفير فرص العمل.

تساهم الحوكمة بشكل كبير في إدارة الموارد المحلية من خلال توجيه وتنظيم هذه الموارد ونشر كافة المعلومات المتعلقة بها بشكل شفاف وواضح، مما يتيح للمجتمع معرفة كيفية توجيهها واستخدامها، واثاحة فرص مشاركته في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة به، وتحديد الأولويات وضمان توجيهها بما يلي احتياجاتهم. دون اغفال جانب التسيير الإداري والذي يعمل على تنظيم العمليات الإدارية والمؤسسية بشكل فعال، بما في ذلك تحسين الإجراءات والممارسات الإدارية لضمان استخدام الموارد بكفاءة، ومكافحة الفساد، والاحتيايل في إدارة هذه الموارد من خلال تطبيق قوانين وأنظمة فعالة للمراقبة والمساءلة، وتحسين الإيرادات المحلية، وزيادة الكفاءة في جمع الضرائب والرسوم المحلية وتوجيه الاستثمارات المشاريع والمبادرات التي تعزز من التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة.

1.1 إشكالية البحث:

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهم تطبيق مبادئ الحوكمة في اعداد وتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية وتحقيق التنمية المحلية لولاية مسيلة؟

2.1 أسئلة البحث: وينبثق عن التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة:

- ما هو مفهوم حوكمة الجماعات المحلية وما هي اهم ابعادها؟
- كيف يمكن تحقيق التنمية المحلية بالاعتماد على حوكمة وترشيد أبواب ميزانية الجماعات المحلية؟

3.1 فرضيات البحث: ولإجابة عن هذا التساؤل يمكن طرح الفرضية الرئيسية التالية:

ساهمت حوكمة ميزانية الجماعات المحلية في تحقيق اهداف التنمية المحلية لولاية المسيلة.

وتندرج من هذه الفرضية الفرضيات الجزئية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشفافية والمساءلة على التنمية المحلية في عينة من بلديات ولاية المسيلة؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاركة على التنمية المحلية في عينة من بلديات ولاية المسيلة؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة إدارة الموارد على التنمية المحلية في عينة من بلديات ولاية المسيلة؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للامتثال للقوانين واللوائح على التنمية المحلية في عينة من بلديات ولاية المسيلة؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقدير المخاطر المالية على التنمية المحلية في عينة من بلديات ولاية المسيلة.

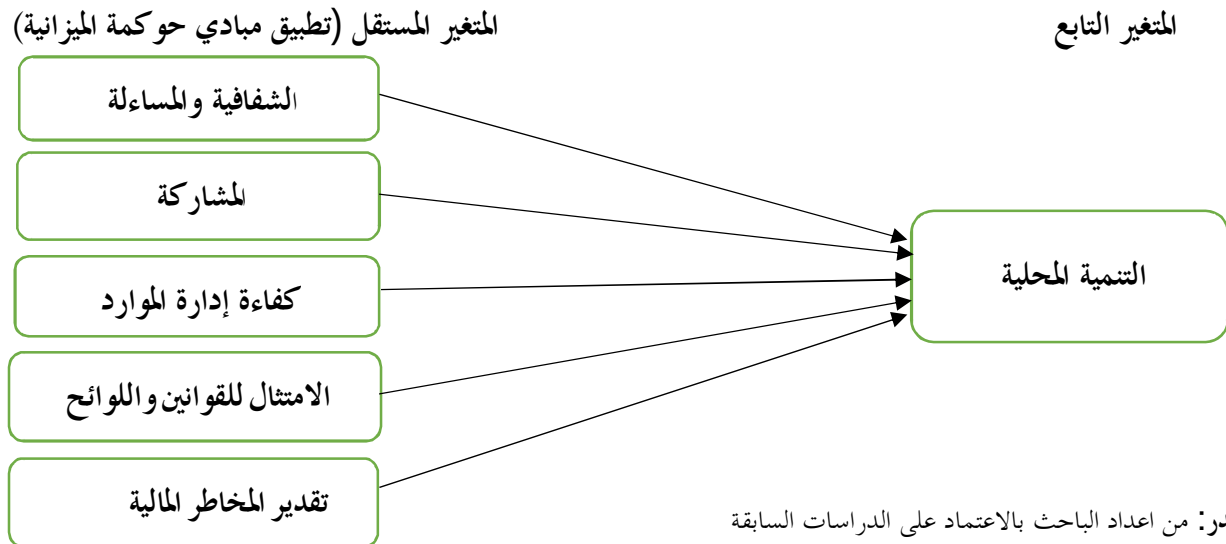
4.1 اهداف البحث:

- التعرف على أهم مفاهيم الحوكمة خاصة في ميزانية الجماعات المحلية.
- معرفة أثر ابعاد حوكمة ميزانية الجماعات المحلية على اهداف التنمية المحلية
- معرفة وترتيب أهم ابعاد حوكمة ميزانية الجماعات المحلية التي تساهم في تنمية بلديات ولاية المسيلة.

5.1 منهجية البحث: تم الاعتماد في بحثنا على المنهج الوصفي الذي يناسب دراسة الجانب النظري لحوكمة الجماعات المحلية وإبراز أهم أبعادها، كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي في جمع البيانات وتبويبها وتصنيفها عن طريق أداة الاستبيان والتي تعد من أهم أدوات جمع البيانات الكيفية.

6.1 نموذج الدراسة:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

2. الإطار النظري لحوكمة ميزانية الجماعات المحلية

حوكمة الموازنة بشكل عام هي عملية إعداد الموازنة السنوية والإشراف على تنفيذها والتأكد من مواءمتها مع الأهداف العامة. وقد تم التوضيح بشأن حوكمة الموازنة على تواجد عشرة مبادئ تعطي نظرة عامة موجزة عن الممارسات الجيدة عبر النطاق الكامل لنشاط الموازنة وتهدف إلى تقديم إرشادات عملية لتصميم وتنفيذ وتحسين أنظمتها، لإحداث تأثير إيجابي على حياة المواطنين، وتؤكد هذه التوضيحية أهمية هذه المبادئ بالنسبة للجوانب الأخرى للحوكمة العامة الرشيدة، بما في ذلك النزاهة والبيانات المفتوحة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية وتعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة.

وتكمن هذه المبادئ فيما يلي: (Organisation for Economic Co-operation and Development, 2024)

- 1- إدارة الميزانيات ضمن حدود واضحة وذات مصداقية ويمكن التنبؤ بها للسياسة المالية؛
- 2- مواءمة الميزانيات بشكل وثيق مع الأولويات الاستراتيجية متوسطة المدى للحكومة؛
- 3- تصميم إطار الميزانية الرأسمالية من أجل تلبية احتياجات التنمية الوطنية بطريقة فعالة من حيث التكلفة ومتماشية؛
- 4- التأكد من أن وثائق وبيانات الميزانية مفتوحة وشفافة ويمكن الوصول إليها؛
- 5- توفير نقاش شامل وتشاركي وواقعي حول خيارات الميزانية؛
- 6- تقديم حساب شامل ودقيق وموثوق للمالية العامة؛
- 7- تخطيط وإدارة ومراقبة تنفيذ الميزانية بشكل فعال؛
- 8- التأكد من أن الأداء والتقييم والقيمة مقابل المال جزء لا يتجزأ من عملية الميزانية؛
- 9- تحديد وتقييم وإدارة الاستدامة والمخاطر المالية الأخرى على المدى الطويل بحكمة؛

10- تعزيز نزاهة وجودة توقعات الميزانية والخطط المالية وتنفيذ الميزانية من خلال ضمان الجودة الصارم بما في ذلك التدقيق المستقل.

كما تتحكم في الحوكمة الرشيدة والفعالة مجموعة من المحددات نذكر منها حسب ما جاء في الجدول التالي:

الجدول (02): محددات الحوكمة الرشيدة والفعالة

قانون	المجتمع المدني	الاختصاص الحكومي	مهام الدولة وإصلاحها
إنشاء نظام قائم بذاته لحقوق الملكية الاقتصادية	خلق مناخ للمشاركة المدنية	التشاور في تصميم سياسة متماسكة	تنفيذ الهياكل الفرعية لأداء المهام
إسناد الحقوق البناءة وضمان تطبيقها	إدخال إجراءات التفاعل بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني	توفير الخدمات العامة المستدامة	تعزيز الشرعية من خلال تكوين منظمة حكومية ذات توجه إصلاحي
شرعية الدولة		تحسين مستمر	تعزيز الشرعية من خلال مشاركة أكثر فعالية للمواطنين محاربة الفساد محاربة العنف المعمم من قبل عدد قليل من الجهات الفاعلة

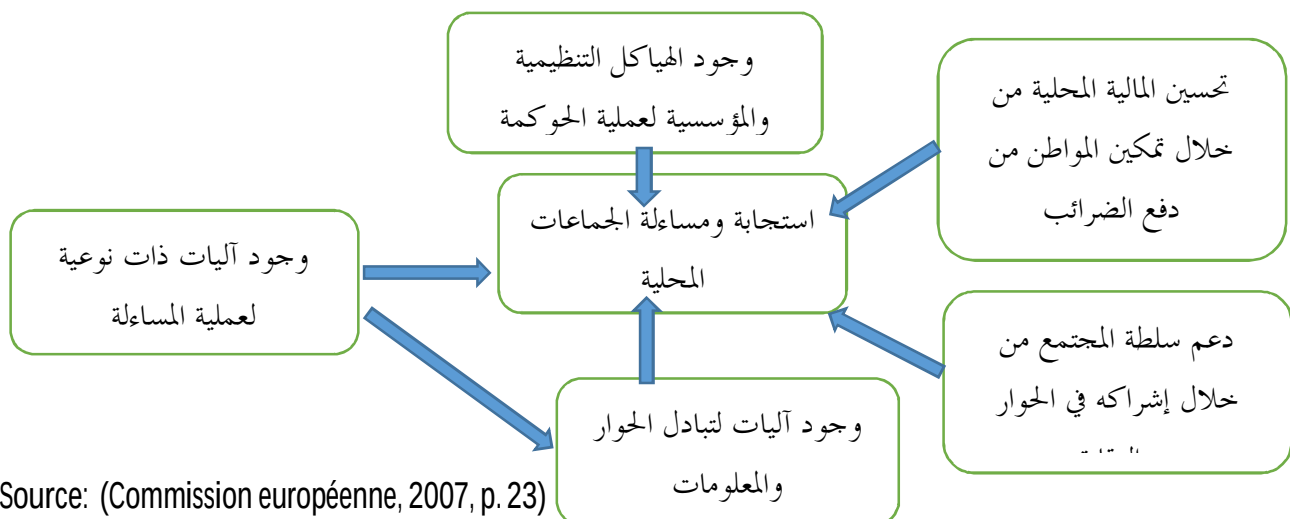
Source : (drüke, 2007, p. 63)

1.2 مفهوم حوكمة ميزانية البلدية:

تعتبر ميزانية الجماعات المحلية عموما وميزانية البلدية خاصة عن توجه السياسية العامة للحكومة. فهي تعكس الخطط التنموية التي تم الاتفاق عليها في عملية اعتماد الميزانية. وبذلك توجه المسؤولين العموميين لتحقيقها، كما تحدد الدور الاقتصادي والسياسي للحكومة في المجتمع. فهي لا تمثل خططا للمستقبل فحسب، بل تصوغ هذا المستقبل أيضا من خلال السياسات التي تحتوي عليها. ويمكن اعتبارها أيضا أداة للحفاظ على المساءلة المالية، فمع تطور أساليب اعدادها أصبحت وسيلة لتحديد الأهداف الاستراتيجية وتوقعات الأداء، فأصبحت بمثابة سجل عام للحوار المجتمعي لتحسين الأداء التنظيمي والرقابة الإدارية، وبالتالي، تعد الميزانية أيضا أداة لمساءلة المسؤولين عن توقعات الأداء. (Bland, 2013, p. 1)

ولتحقيق حوكمة رشيدة للجماعات المحلية حددت المفوضية الأوروبية مجموعة من المتطلبات تتمثل في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): متطلبات تحقيق الحوكمة الرشيدة للجماعات المحلية



Source: (Commission européenne, 2007, p. 23)

2.2 مبادئ حوكمة ميزانية الجماعات المحلية:

يمكن شرح مفهوم حوكمة ميزانية البلدية ومكوناتها، بما في ذلك الشفافية والمشاركة المجتمعية والمساءلة. عن طريق تحليل مراحل إعدادها وتنفيذها بما يتوافق ومبادئ الحوكمة والتي من أهمها:

أولاً: الشفافية والمساءلة

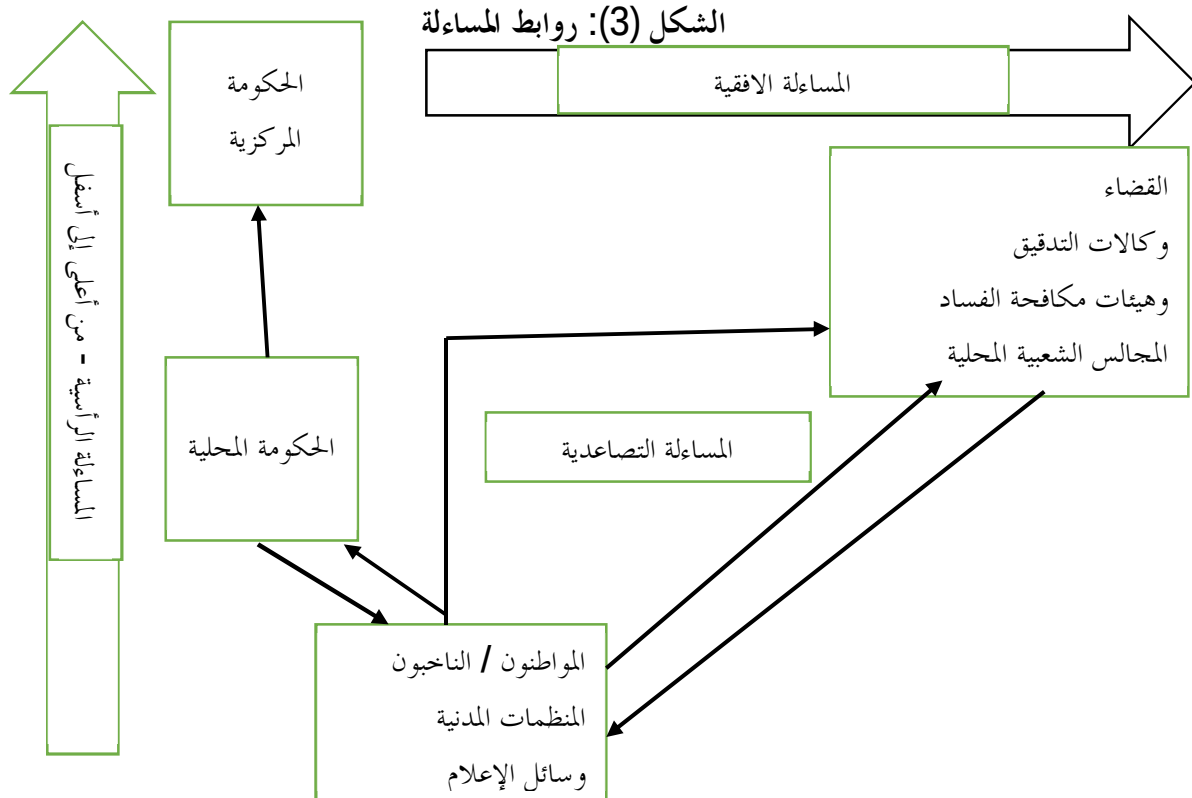
يجب أن تكون هناك آليات مساءلة محددة؛ بمعنى أنظمة ومؤسسات وقوانين ولوائح رسمية، بالإضافة إلى الممارسات اليومية غير الرسمية للحكومة. يجب أن تحقق هذه الآليات أمرين:

- يصبح فيه أصحاب القرار مسؤولين أمام المواطنين عن مهامهم،
- يتحمل المواطنون ويقبلون المسؤولية عن الإجراءات الجماعية التي تتخذها الحكومات نيابة عنهم.

ويتحقق هذا المبدأ إذا وجد ما يلي:

الضغوط من القاعدة إلى القمة: وهي عادة الحلقة المفقودة في إصلاحات ميزانية الجماعات المحلية والهيكل الإداري، ليعمل بشكل جيد، فيجب أن تخضع الجماعات المحلية للمساءلة أمام مواطنيها، والمساءلة أمام الوكالات العامة، والمساءلة أمام الحكومات ذات المستوى الأعلى. ويشار هنا أن المساءلة متعددة الابعاد:

- من الحكومة المحلية تجاه المواطنين وتسمى **المساءلة التصاعدية**;
 - من جانب الجماعات المحلية تجاه المواطنين المحليين تسمى **المساءلة الأفقية**;
 - من جانب الجماعات المحلية أمام مختلف مؤسسات المساءلة العامة (ذات المستوى الأعلى) تدعى **المساءلة الرأسية**.
- وقد تشمل المساءلة من القاعدة إلى القمة المواطنين الذين يتصرفون من خلال العملية الانتخابية أو بشكل غير مباشر من خلال المنظمات المدنية (أي المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني) أو وسائل الإعلام



Source: (Yilmaz, 2008, p. 12)

يجب أن تنعكس المساءلة الداخلية داخل الإدارة العامة في المساءلة الخارجية من خلال التغذية الراجعة من مستخدمي الخدمات والمواطنين، فتعزيز مساءلة السلطات المحلية أمر ضروري في تعزيز المبادرات الرامية إلى تحقيق اللامركزية والمزيد من الاستقلالية الإدارية والتي تعكس فعالية الموازنة المحلية الفعالة في تحديد أولويات الإنفاق. تتطلب عملية المساءلة التصاعدية إقامة روابط مع المجتمعات المحلية من أجل فهم احتياجاتها وتفضيلاتها. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة الأدوات القانونية وأدوات الموازنة التي تتطلب آراء السكان المحليين حول قرارات حكومية محلية معينة، بالإضافة إلى الأدوات التي تزيد من إمكانية الوصول إلى المعلومات من الصحافة والجمهور العام حول الأنشطة الحكومية.

الجدول (03): آليات تعزيز مساءلة القطاع العام

طرق التنفيذ	المهام	آليات المساءلة
توفير المعلومات بشكل إلزامي من قبل الحكومة (على سبيل المثال، جلسات الاستماع العامة، والتقارير السنوية، والنشرات الإخبارية)؛ المصادر التي يقودها المواطنون مثل مسوحات "بطاقة الأداء" الخاصة بتقديم الخدمات	توفير المعلومات	المعلومة
معلومات المحاسبة والميزانية في الوقت المناسب (على سبيل المثال، التقارير ربع السنوية تليها التقارير المالية المدققة).	الإفصاح المالي	
استخدام نظم معلومات الإدارة المالية (والتي، على سبيل المثال، يمكن أن توفر للمواطنين إمكانية الوصول عبر الإنترنت إلى المؤشرات الرئيسية للإدارة المالية	نظم الإدارة المالية	
ويجب أن تكون عمليات المشتريات الحكومية المحلية شفافة ومفتوحة وتنافسية بالنسبة للمشاريع الأكبر	المشتريات التنافسية	
اشتراط نشر مشاريع القوانين المعيارية في المنتديات العامة قبل سننها.	إشعار وتعليق على وضع القواعد	التشاور / الإشراف
قد تكون جلسات الاستماع العامة مطلوبة بموجب القانون.	جلسات استماع عامة	
يجب أن تتطلب الإجراءات الإدارية أن يتلقى المواطنون إشعاراً قبل أي تغيير في التشريع أو أي إجراء آخر.	نظم الإجراءات الإدارية	
الهيئات الدائمة أو المخصصة التي تقدم مدخلات للحكومة في مجالات السياسة المختلفة.	اللجان الاستشارية	
يحق للجمهور اقتراح اعتماد أو تعديل أو إلغاء قانون معياري.	الحق في الالتماس	المشاركة الفعالة

عن طريق التفاوض ويجب على المجالس التي تتشاور مع المجموعات أن تتوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بمبادرات السياسة.	الإجماع / وضع القواعد	
مطالبة الحكومة بإبلاغ الصحافة المستقلة بأنشطتها، بدءاً من ممارسات المشتريات وحتى تقارير الميزانية.	وسائل الإعلام غير الحكومية (المطبوعة والإلكترونية)	وسائل الإعلام - الحق في المعرفة

Source: (Yilmaz, 2008, p. 13)

تعتبر الحوكمة الرشيدة المحكومين أن المواطنين لديهم تطلعات وتوقعات صادقة فيما يتعلق بنتائج وعمليات الحوكمة، وتعزز المساءلة الحوكمة الرشيدة من حيث أن المشاركة الفعالة للمواطنين في عملية صنع القرار بشفافية تشكل حوكمة رشيدة، حيث يتمتع المواطنون بحق قابل للتنفيذ في القيام بدور فعال في الحوكمة والحصول على خدمات عامة جيدة..

(drüke, 2007, pp. 61-62)

ثانياً: المشاركة

تنحصر المشاركة في الجماعات المحلية عموماً في مفهومين مهمين هما: (Malipula, 2022, p. 119)

أ- الموازنة التشاركية (*Participatory budgeting*): تعتبر الموازنة التشاركية أداة لصنع القرار العام فهي تسمح للمواطنين مناقشة تخصيص الموارد العامة والتفاوض بشأنها، كما أنها تمثل أداة للإدماج الإداري وتعزيز المشاركة والحد من المنافسة عند تحديد السياسة المالية وتحديد أولويات بنود الإنفاق العام والاستثمارات، فيمكن للموازنة التشاركية، إذا تم تنفيذها بشكل جيد، أن تمكن المواطنين من التدقيق في الحسابات والإجراءات العامة خلال مرحلة الموازنة التشاركية من خلال تحفيز تدفق المعلومات نحوهم.

ب- التخطيط التشاركي (*Participatory planning*): يتم التخطيط ضمن بيئات مؤسسية معقدة تتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث تدعم السياسة العامة عمليات التخطيط مما يستلزم إعطاء مساحة لمشاركة المواطنين في التخطيط، وباعتبارها عملية سياسية يهيمن عليها أصحاب القرار فقد تقصي آراء ومساهمة المواطنين مما يضعف حماس ورغبة المواطنين والفاعلين السياسيين المساهمة في اعتماد تخطيط تشاركي وتكون مساهمتهم استشارية فقط، كما قد يعتمد صناع القرار إلى تضخيم أصوات المواطنين غير الأكفاء من قبل الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، للتأثير على العملية على عملية التخطيط.

ثالثاً: كفاءة إدارة الموارد:

تتوقف كفاءة موارد ميزانية الجماعات المحلية على مدى تحقيق أهداف التنمية المحلية وتلبية طموحات المواطنين وهذا بالمواءمة بين مواردها المتاحة ونفقاتها وتحقيق التوازن والوصول إلى النتائج بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة ولتحقيق ذلك يجب مراعاة ما يلي:

- تحديد الأولويات والاحتياجات الحقيقية للجماعات المحلية والمواطنين، وتخصيص الموارد وفقاً لها.

- تنوع مصادر التمويل والبحث عن موارد مالية داخلية وخارجية تكفل استدامة الميزانية وتقليل الاعتماد على الميزانية العامة للدولة.

- تطبيق مبادئ الشفافية والمحاسبة والرقابة على تنفيذ الميزانية ومراجعة النتائج والأداء.

- تعزيز اللامركزية والتشاركية والتعاون بين الجماعات المحلية والسلطات العليا والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين. نظراً لأن الموارد محدودة دائماً، فإن عملية الميزانية تجبر السلطة المحلية على تحديد الأولويات من بين مختلف المشاريع والأنشطة التي ترغب في إطلاقها أو مواصلة أو تقليصها أو إغلاقها. تخصيص الموارد في الجماعات المحلية يمثل تحدياً فنياً واجتماعياً، حيث يتطلب تقييم الخدمات والمشاريع المختلفة وتحقيق أهداف متعددة. الجوانب الاجتماعية تتضمن التعامل مع مختلف أصحاب المصلحة والضغوط لتقديم الخدمات. يجب تصميم استراتيجيات دعم القرار لمواجهة هذه التحديات بشكل فعال.

أهمية الميزانيات لا تقتصر على تخطيط الإنفاق والاستثمار، بل تعكس سياسات وأولويات الحكومة المحلية وتوجهات المجتمع والكيفية التي يتوقع بها المجتمع زيادة الإيرادات والإنفاق والاستثمار، تعتبر الميزانية أداة اتصال تنقل خطط الحكومة وكيفية تفعيل الموارد لمعالجة الأولويات. في كل عام، مما يبين أن الميزانية تعد الوثيقة الأهم التي تعدها الجماعات المحلية. (info@nhmunicipal.org، 2024)

رابعاً: الامتثال للقوانين واللوائح

التشريع هو لائحة مكتوبة ملزمة تضعها هيئة حكومية أو مسؤول مخول. والغرض منها هو تنظيم جميع شؤون الدولة والحياة الوطنية. فمن خلال القوانين واللوائح تصبح حياة الدولة أكثر تنظيماً. ويرى *Solihin* بأن تطبيق المساءلة في حد ذاته يجب أن يكون مدعوماً بتشريعات مناسبة والتزام بالتنفيذ المؤسسي، مثل التطبيق المتسق لأنظمة المكافآت والجزاءات وتحسين أشكال الإبلاغ عن المساءلة. وهذا يشير إلى أن المساءلة عن الأداء الحكومي يمكن أن تتحقق إذا امتثلت المؤسسات الحكومية للقوانين واللوائح. (Sri Pebrianti، 2018، صفحة 399)

يعد الامتثال للقوانين واللوائح في إعداد موازنات الحكومات المحلية عنصراً مهماً في ضمان الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة في إدارة الأموال العامة. تتطلب التشريعات الوطنية وتشريعات الحكومات المحلية من السلطات المحلية إعداد ميزانياتها وتنفيذها والإبلاغ عنها وفقاً للمعايير والمبادئ المالية المعترف بها. وتشمل هذه المعايير والمبادئ ما يلي:

- رصد صفري بين الإيرادات والنفقات في كل سنة مالية.
- ربط الميزانيات بأهداف وسياسات المجتمع الاستراتيجية.
- تحسين كفاءة وفعالية تخصيص الموارد المالية واستخدامها.
- تسهيل المشاركة والتشاور مع المواطنين والمجتمع المدني في عمليات صنع القرار المالي.
- توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة ومتاحة للجمهور والمراقبين.

- تطبيق آليات الرقابة الداخلية والخارجية لتنفيذ الميزانية للكشف عن الأخطاء والمخالفات.

عند إعداد وتحديد نموذج الميزانية، يجب أن يضع صناع القرار في اعتبارهم ما هي المتطلبات القانونية وما هو مقدار السلطة التقديرية المتاحة؟ ما الذي يحاولون تحقيقه باستخدام هذا النموذج أو ذاك؟

قد تكون الميزانية مشروعة ومرغوبة، ولكن لا ينبغي النظر فيها إذا لم تكن لدى الحكومة القدرة على تنفيذها، أو إذا كان جزء كبير منها غير موثوق به أو إذا كانت قد تتعارض مع اللوائح المحلية أو الوطنية.

وبالمثل، ترتبط الأساليب الإدارية لإعداد الميزانية وتنفيذها ارتباطاً مباشراً بخصائص المجتمع المحلي. فالعامل الحاسم ليس ما يقوم به المجتمع المحلي، ولكن ما إذا كانت الهيئة التنفيذية (الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي) تضمن تنفيذ أنشطتها بفعالية وكفاءة ضمن القيود القانونية والمالية التي تفرضها الميزانية واللوائح والقوانين الأخرى المتعلقة بإعداد وتنفيذ ومتابعة جميع بنود الميزانية والسؤال هو ما إذا كانت مصممة على القيام بذلك. (thurmaier, 2007, p. 293)

خامساً: تقدير المخاطر المالية

تكمن أهمية توقع المخاطر المالية في ميزانية الجماعات المحلية العناصر التالية:

- تحقيق التوازن في الميزانية: لا يعني الوصول إلى موازنة صفرية فالعجز المؤقت لا يعد خطراً مالياً حسب النظرية الحديثة للمالية العامة خاصة مع التطورات والتغيرات الاقتصادية المتسارعة بحيث تغيرت النظرة من التوازن المالي المحاسبي إلى فكرة أشمل منها هي فكرة التوازن الاقتصادي حتى في ظل وجود عجز مؤقت في ميزانية الجماعات المحلية (ناشد، 2000، الصفحات 302-304)؛

- تقليل الديون والمخاطر المالية: ويكون بتعزيز دور إدارة المخاطر وتطبيق إجراءات الحد من المخاطر المالية، والتي تتمثل في مماسة الرقابة للحد أو التقليل من نتائج الوقوع في المخاطر، ومحاولة تنويع موارد الجماعات المحلية وعدم الاعتماد على حصائل الضرائب التي تتميز بالقلّة خاصة في البلديات ضعيفة النشاط الاقتصادي، كما يمكن استخدام وسائل إدارة المخاطر مثل مشاركة أو نقل الخطر إلى أطراف أخرى مثل شركات التأمين، أو قبولها عند مستوى معين، كما يمكنها تجنب الخطر نهائياً باستبعادها عند إعداد وتنفيذ الميزانية. (عيسى، 2010، صفحة 125)؛

- زيادة الشفافية والمساءلة المالية: حسب مستجدات مبادرة شفافية المالية العامة لصندوق النقد الدولي فإنه عند إدارة المخاطر ينبغي مراعاة الانتظام في رصد المخاطر المحددة أمام الموارد العامة والإفصاح عنها وإدارتها وذلك بمراعاة ما يلي: (مبادئ شفافية المالية العامة، 2024، صفحة 4)

✓ مخصصات الطوارئ في الميزانية: تتضمن الميزانية مخصصات كافية وتتسم بالشفافية للأحداث الطارئة التي تنشأ أثناء تنفيذ الميزانية؛

✓ إدارة الأصول والخصوم: الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بالأصول والخصوم الرئيسية وإدارتها؛

✓ الضمانات: الإفصاح بانتظام عن الضمانات المقدمة من الحكومة ويُصرَّح بها بموجب القانون؛

✓ الشراكات بين القطاعين العام والخاص: الإفصاح بانتظام عن الالتزامات في ظل الشراكات بين القطاع

العام والقطاع الخاص وإدارتها بفعالية؛

✓ الانكشاف أمام القطاع المالي: تحليل احتمال انكشاف المالية العامة للحكومة أمام القطاع المالي والإفصاح

عنه وإدارته؛

✓ الموارد الطبيعية: تقييم حصص الحكومة في أصول الموارد الطبيعية الناضبة واستغلالها، والإفصاح عنها وإدارتها؛

✓ المخاطر البيئية: تحليل احتمال تعرض المالية العامة لمخاطر الكوارث الطبيعية وغيرها من المخاطر البيئية الكبيرة

والإفصاح عنه وإدارته.

3. دور حوكمة ميزانية الجماعات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المحلية دراسة عينة من بلديات ولاية مسيلة

تعد حوكمة ميزانية الجماعات المحلية أداة استراتيجية لتحقيق الكفاءة والشفافية في إدارة الموارد المالية، مما يساهم في تعزيز التنمية المحلية المستدامة. لذا تهدف هذه الدراسة إلى قياس مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة المالية على تحقيق الأهداف التنموية في المجتمعات المحلية.

1.3 مجتمع وعينة الدراسة

أولاً: مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من موظفي بلديات المسيلة في مختلف المصالح المالية والمحاسبية الذين يسهرون على إعداد وتنفيذ ميزانية البلدية حيث تم اختيار عينة عشوائية من هذا المجتمع.

ثانياً: عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية وتوزيع أكثر من (70) استمارة استبيان تضم موظفي البلدية التي لهم علاقة مباشرة بميزانية البلدية وتم استرجاع (61) وتم إلغاء 6 استمارات لعدم استجابة المبحوثين لتكون الحصيلة عبارة عن 55 استمارة صالحة للدراسة والتحليل.

حيث تم تقسيم أسئلة استمارة الاستبيان إلى 3 محاور وهي كالتالي:

المحور الأول: يحتوي على البيانات الشخصية والوظيفية والتي تتمثل في الجنس، العمر، المستوى الوظيفي، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية.

المحور الثاني: تطبيق مبادئ حوكمة الميزانية كمتغير مستقل ويضم خمسة أبعاد تعبر عن حوكمة الميزانية

المحور الثالث: التنمية المحلية كمتغير تابع ويضم ثلاثة أبعاد تعبر عن التنمية المحلية

ثالثاً: سلم القياس: تم الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي (likert scale) والذي يحتمل خمسة إجابات المطروحة وهي: غير موافق بشدة، غير موافق، موافق إلى حد ما، موافق، موافق بشدة.

جدول رقم (04): يمثل درجات المقياس

درجة الموافقة	موافقة بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن المرجح	5	4	3	2	1
مجالات المتوسط الافتراضي	4.21-5	3.41-4.2	2.61-3.4	1.81-2.6	1-1.8
درجة الموافقة	مرتفع جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفض جداً

رابعاً: صدق وثبات الاستبيان:

أ/ الصدق الظاهري: تم قياس الصدق الظاهري للاستبيان بمقارنته بالدراسات السابقة وعرضه على مجموعة من الخبراء، كما تم توزيعه على عينة من 10 افراد لمعرفة مدى وضوح وارتباط الأسئلة بالموضوع للتأكد من صدقه في قياس الظاهرة.

ب/ ثبات الاستبيان بطريقة "ألفا كرونباخ": بهدف التأكد من ثبات الاستبيان قمنا بحساب إحصائية قياس الثبات ألفا كرونباخ والتي تبين انهما بين القيمتين 0.62-0.79، وبما أن كل قيم الإحصائية محصورة بين 0.60 و 0.80 يحكم عليه بالصدق والثبات والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (05): قياس ثبات الاستبيان " ألفا كرونباخ "

الأبعاد	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
تطبيق مبادئ حوكمة الميزانية	المشاركة	0.625
	الشفافية والمساءلة	0.702
	الامتثال للوائح والقوانين	0.79
	كفاءة الموارد المالية	0.71
	تقدير المخاطر المالية	0.80
التنمية المحلية	البعد الاقتصادي	0.75
	البعد الاجتماعي	0.781
	البعد البيئي	0.79

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss26

2.3 خصائص العينة والتحليل الوصفي للعبارات:

أولاً: تحليل خصائص العينة

أ - توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس: يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	33	60%
أنثى	22	40%
المجموع	55	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الاستمارات المجمعة

يبين من الجدول (06) أن نسبة توزيع أفراد العينة حسب الجنس يأخذ منها نسبة الذكور الشطر الأكبر بـ 60 % مما يبين ان اغلب موظفي العينة في بلديات محل الدراسة ذكورا.

ب - توزيع عينة الدراسة حسب العمر:

جدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	15	27.27%
من 30 إلى 45	35	63.63%

من 45 إلى 60	5	9.09%
من 60 فما فوق	0	0%
المجموع	55	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss26

يبدو من خلال الجدول (07) توزيع أفراد العينة حسب العمر أن أغلب موظفي بلديات عينة الدراسة بين 30-45

مما يبين انها تسيير وتعتمد في مصالحها على تشبيب موظفيها، وانهم لم يتجاوزوا سن 50 سنة.

ت- توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

جدول رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

النسبة %	التكرار	المستوى التعليمي
16.36%	9	ثانوي أو أقل
21.81%	12	تكوين مهني
61.82%	34	جامعي
0%	0	دراسات عليا
100%	55	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss26

تتربع نسبة موظفي بلديات العينة الحاصلين على شهادات جامعية ما عدا الدراسات العليا بأكبر نسبة بنسبة 34 % في حين تبقى متفاوتة في بقية الفئات مما يؤكد توجه عملية التوظيف الى استقطاب الكفاءات الجامعية لتسيير المصالح المالية لبلديات ولاية مسيلة.

ث - توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

جدول رقم (09): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

النسبة %	التكرار	الخبرة المهنية
36.36%	20	أقل من 05 سنوات
14.54%	8	من 5 إلى 15 سنة
49.09%	27	أكثر من 15 سنة
100%	55	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss26

أغلب افراد العينة لهم خبرة تفوق 15 سنة مما يبين قدرتهم على معرفة العلاقة التي تربط ابعاد حوكمة ميزانية البلدية بمختلف مراحل اعدادها وتنفيذها مع توجه الحكومة لتحقيق اهداف التنمية المحلية، ثم تأتي في الرتبة الثانية ذوي الخبرة اقل من 5 سنوات بنسبة 36.36% نتيجة التوجه نحو سياسة التشغيل المعتمدة بإدماج المتعاقدين لمحاربة البطالة وتشبيب القطاع العام.

ثانيا: التحليل الوصفي لعبارات الدراسة

أ- التحليل الوصفي لعبارات المتغير المستقل تطبيق مبادئ حوكمة الميزانية

ويتم ذلك طريق حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات أبعاد حوكمة الميزانية للجماعات المحلية.

جدول رقم (10): التوزيع الكلي لاتجاهات إجابات افراد العينة حول ابعاد حوكمة ميزانية الجماعات المحلية

الرقم	الابعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الدرجة
(01)	الشفافية والمساءلة	4.19	0.78	83.8%	مرتفعة جدا
(02)	المشاركة	3.61	0.67	62.6	متوسطة
(03)	كفاءة إدارة الموارد	3.43	0.50	70.8	مرتفعة
(04)	الامتثال للقوانين واللوائح	3.22	0.98	83.5	مرتفعة جدا
(05)	تقدير المخاطر المالية	4.10	0.70	61.3	متوسطة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss26

من الجدول أعلاه وحسب ترتيب الأهمية النسبية لأبعاد حوكمة ميزانية الجماعات المحلية، فإن البلديات محل الدراسة قد أولت اهتماما أكبر لبعد الشفافية والمساءلة، الذي جاء في المرتبة الأولى بدرجة عالية من القبول والموافقة، بمتوسط حسابي قدره 4.19، بوزن نسبي قدره 83.8% وانحراف معياري 0.78 أقل من القيمة الحرجة (واحد)، في حين يأتي الترتيب الثاني لبعد الامتثال للقوانين واللوائح، في حدود المجال المرتفع كذلك من القبول والموافقة بمتوسط حسابي، 3.22 بوزن نسبي 83.5% وانحراف معياري 0.98 الذي يقترب كثيرا من القيمة الحرجة (واحد)، ويحتل بعد تقدير المخاطر المالية المرتبة الأخيرة بنسبة موافقة متوسطة.

ووفقا لهذه النتائج ومن منظور "الحوكمة الرشيدة" (Good Governance): تظهر هيمنة الشفافية والامتثال تُبرز سيطرة المحاسبة الرأسية (من الحكومة المركزية إلى المحلية)، لكنها تُهمش المحاسبة الأفقية (تفاعل البلديات مع المجتمع المدني، بالإضافة إلى وجود تناقض بين "المساءلة القانونية" و"المساءلة الاجتماعية": وارتفاع مؤشر الامتثال مقابل ضعف المشاركة المجتمعية مما يؤكد أن البلديات تُركّز على إرضاء الجهات الرقابية أكثر من تلبية احتياجات المواطنين، كما يعكس ضعف تقدير المخاطر عدم نضج البيئة التشريعية الداعمة لتمكين البلديات من تبني استراتيجيات مالية مبتكرة، مثل إصدار السندات البلدية أو الشراكة مع القطاع الخاص.

ب- التحليل الوصفي لعبارات المتغير التابع التنمية المحلية

ويتم ذلك عن طريق حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل عبارات اهداف التنمية المحلية

التي يحملها الاستبيان.

الجدول رقم (11): التوزيع الكلي لاتجاهات إجابات افراد العينة حول ابعاد التنمية المحلية

الرقم	الابعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الدرجة
(01)	البعد الاقتصادي	4.19	0.78	63.8%	متوسطة
(02)	البعد الاجتماعي	4.61	0.67	72.6	مرتفعة
(03)	البعد البيئي	3.45	0.60	61.6	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss26

يتبين من الجدول اتفاق مفردات العينة ان اهم محور في التنمية الاجتماعي هو ما يخدم بعد التنمية المحلية بوزن نسبي 72.6%، ويأتي محوري البعد الاجتماعي والبيئي بقبول وموافقة متوسطة لا تتجاوز 64%.

مما نستنتج أن معظم عبارات بعد التنمية المحلية جاءت بدرجة متوسطة وهذا يبين أن القائمين على اعداد وتنفيذ الميزانية ومراقبتها لا يهتمون بالجانب الاقتصادي والبيئي بقدر اهتمامهم بالجانب الاجتماعي.

ان ضعف البعد البيئي والاقتصادي يعكس فشل آليات المساءلة في إجبار الحكومات المحلية على تبني سياسات متكاملة، كما أنه قد يرتبط بضعف الكوادر الفنية في البلديات، وعدم توفر أدوات قياس التأثير البيئي للمشاريع مثل نظام التقييم البيئي الاستراتيجي

3.3 اختبار الفرضيات ومناقشتها

أدوات اختبار الفرضيات

تم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي بالاستعانة ببرنامج spss26 وتم الاعتماد على الأدوات والأساليب الإحصائية نعرفها كالتالي:

التكرارات والنسب المئوية: لوصف أفراد عينة الدراسة وإجاباتهم على عبارات الاستبيان

معامل ألفا كرونباخ: اختبار ثبات الاستبيان

الانحراف المعياري: لأجل التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد العينة واتجاههم نحو كل عبارة أو محور أو بعد من الاستبيان، ويوضح التشتت وتركز إجابات أفراد العينة فكلما اقترب الانحراف المعياري من 0 يعني تركيز إجابات إذا حدث العكس يعني تشتتها.

المتوسط الحسابي: وهو متوسط مجموعة من القيم أو مجموع القيم المدروسة مقسوم عددها وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات المستجوبين حول الاستبيان والمتوسط يساعد أيضا في ترتيب العبارات حسب أكبر قيمة له.

الانحدار البسيط والمتعدد: يساعد على توضيح كيف يؤثر المتغير المستقل، ويضع في عين الاعتبار هامش الخطأ، ومن خلاله يتم الحكم على قبول الفرضية أو عدم قبولها من خلال تحليل التباين ANOVA والقيمة الإحصائية F

معامل الارتباط بيرسون: يستخدم لقياس اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرين ومن خلال قيمة معامل الارتباط يمكن إقرار أو عدم إقرار وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين وتم توظيفه في حساب صدق الاستبيان.

معامل التحديد R²: يقيس مدى مساهمة المتغير التابع في المتغير المستقل ويكشف لنا النسبة التي يؤثر بها المتغير المستقل على المتغير التابع.

مستوى الدلالة 0.05: يتم اختبار الفرضية الصفرية على مستوى الدلالة ألفا تساوي 0.05 ويعني ذلك احتمال الخطأ في المعاينة ويقبل مقدار الخطأ في صحة النتائج لا يزيد عن 0.05.

مستوى المعنوية (sig) أو احتمال الخطأ (p-Value): يظهر في مخرجات البرامج الإحصائية مثل spss، وعلى أساسه يتم اختبار دلالة النتائج وهو يعبر أيضا عن قيمة المقارنة بين القيمة المحسوبة للاختبار (والتي تعبر عما هو كائن من خلال البيانات الميزانية) والقيمة الجدولة (التي تعبر عما يجب أن تكون عليه النتائج).

اختبار ستودنت t test: من أجل قياس مستوى تواجد الظاهرة بإجراء مقارنة للمتوسطات مع المتوسط الافتراضي الذي يكون عادة في قياس الخماسي يساوي 3.

أولاً: اختبار الفرضيات: نستخدم لاختبار الفرضيات الفرعية الانحدار الخطي البسيط ولاختبار الفرضية الرئيسية الانحدار الخطي المتعدد لأنها الأنسب في هذه الحالة لكن قبل الشروع في اختبار الفرضيات نقوم باختبار مدى ارتباط المتغيرات المستقلة باستخدام اختبار الارتباط الثنائي لمعامل بيرسون وهي كالتالي:

جدول رقم (12): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

الابعاد	الدلالة معامل/مستوى	الشفافية والمساءلة	المشاركة	كفاءة إدارة الموارد	الامتثال واللوائح	المالية تقدير المخاطر	المالية تقدير المخاطر	المالية تقدير المخاطر
الشفافية والمساءلة	معامل بيرسون	1	0.48	0.42	0.33	0.76	0.73	
	مستوى الدلالة	/	0.000	0.001	0.010	0.000	0.000	
المشاركة	معامل بيرسون	0.48	1	0.44	0.46	0.81	0.55	
	مستوى الدلالة	0.000	/	0.001	0.000	0.000	0.000	
الموارد كفاءة إدارة	معامل بيرسون	0.42	0.44	1	0.47	0.74	0.61	
	مستوى الدلالة	0.001	0.001	/	0.000	0.000	0.002	
الامتثال واللوائح	معامل بيرسون	0.33	0.46	0.47	1	0.56	0.61	
	مستوى الدلالة	0.010	0.000	0.001	/	0.000	0.001	
المالية تقدير المخاطر	معامل بيرسون	0.76	0.81	0.74	0.56	1	0.54	
	مستوى الدلالة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	
المالية التمهية	معامل بيرسون	0.73	0.42	0.61	0.61	0.35	1	
	مستوى الدلالة	0.001	0.001	0.000	0.001	0.001	/	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss26

من خلال الجدول نلاحظ ان كل المتغيرات لها ارتباط إيجابي الا ان تفاوت في درجته بين المتوسط والقوي فكلما اقتربت من القيمة 1 كلما كانت العلاقة الارتباطية قوية والعكس، لكن عموماً هناك ارتباط بين ابعاد المتغير المستقل والمتغير التابع الا في مبدئين وهما مبدأ المشاركة بقيمة 0.42 ومبدأ تقدير المخاطر المالية كان الارتباط اقل من المتوسط.

أ- اختبار الفرضيات الفرعية:

جدول رقم (13): الانحدار الخطي البسيط لمتغيرات حوكمة ميزانية الجماعات المحلية والتنمية المحلية

البيان	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	F المحسوبة	مستوى الدلالة SIG	المعلومات المقدرة		الخطأ المعياري	T المحسوبة	مستوى الدلالة SIG
للشفافية والمساءلة	0.407	0.165	15.351	0.000	0.351	3.510	0.101	3.814	0.000
المشاركة	0.57	0.385	35.452	0.000	0.560	0.660	0.990	7.22	0.000
كفاءة إدارة الموارد	0.75	0.5625	45.22	0.000	0.253	2.251	0.077	8.22	0.000
للامتثال للقوانين واللوائح	0.512	0.2621	25.025	0.000	0.658	0.125	0.91	5.552	0.000
لتقدير المخاطر المالية	0.881	0.7761	27.215	0.000	0.547	0.250	0.014	7.173	0.000

يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة الارتباط R بين جميع متغيرات حوكمة ميزانية الجماعات المحلية مع التنمية المحلية لعينة من بلديات ولاية المسيلة تتراوح بين أي 40% و 90% هي نسبة موجبة ودالة إحصائية، بينما معامل التحديد فكان بين 16% الى 80% وهي تدل على ان متغيرات التنمية المحلية هي بسبب تغيرات ابعاد حوكمة ميزانية الجماعات المحلية بنسب متفاوتة، كما أن معامل فيشر F كان بمستوى دلالة 0.000 (F المحسوبة < الجدولية) وهو أقل من 0.05 أي دال على معنوية النموذج إحصائيا وهي ما تؤكد معنوية معاملات معادلة الانحدار البسيط فكلها اقل من 0.05 ومنه صحة الفرضيات الجزئية ووجود أثر ذا دلالة إحصائية لها على ابعاد التنمية المحلية لعينة من بلديات ولاية المسيلة.

ب- اختبار الفرضية الرئيسية: "ساهمت حوكمة ميزانية الجماعات المحلية في تحقيق اهداف التنمية المحلية لولاية المسيلة"

الجدول رقم (14): الانحدار الخطي المتعدد لحوكمة ميزانية الجماعات المحلية بالنسبة لتحقيق اهداف التنمية المحلية لولاية

المسيلة

البيان	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	F المحسوبة	مستوى الدلالة SIG	رمز المتغير المستقل	المعلومة - الميل - β	المعلومة الثابتة	الخطأ المعياري	T المحسوبة	مستوى الدلالة SIG
للشفافية والمساءلة	0.845	0.7140	45.524	0.000	A	0.254	0.442	0.054	0.884	0.002
المشاركة					B	-0.548		0.095	0.1548	0.521

0.001	0.5482	0.1524		0.4587	C				كفاءة إدارة الموارد
0.005	0.4519	0.571		0.958	D				للامتثال للقوانين واللوائح
0.254	2.558	0.225		1.254	E				لتقدير المخاطر المالية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss26

من الجدول أعلاه يتضح معنوية الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسية ودلالته الإحصائية معنوية اختبار F اقل من 0.05 % بحيث أن معامل الارتباط بلغ (84.5%) وهي نسبة جيدة بينما معامل التحديد يشير إلى أن نسبة (71.40%) من تغيرات التنمية المحلية سببها تغيرات أبعاد حوكمة ميزانية الجماعات المحلية ويشير والجدول التالي إلى أهمية متغيرات حوكمة ميزانية الجماعات المحلية المؤثرة في التنمية المحلية:

الجدول رقم (15): ترتيب أبعاد حوكمة ميزانية البلدية حسب الأهمية

رتبة المتغير حسب الأهمية	المتغير	نسبة الأهمية
الرتبة الأولى	للامتثال للقوانين واللوائح	95.8
الرتبة الثانية	كفاءة إدارة الموارد	45.87
الرتبة الثالثة	لشفافية والمساءلة	25.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

لم تكن للمتغير المشاركة ومتغير تقدير المخاطر المالية أهمية لعدم معنويتها فهي أكبر من 0.05 فهي غير دالة إحصائياً وعليه فهي لا تؤثر في التنمية المحلية لبلديات المسيلة حسب رأي مبحوثين العينة. وعليه فإن الفرضية الرئيسية محققة جزئياً أي أن حوكمة ميزانية الجماعات المحلية ساهمت في تحقيق أهداف التنمية المحلية لبلديات ولاية المسيلة:

4- مناقشة نتائج الفرضيات

مناقشة الفرضية الأولى: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشفافية والمساءلة على التنمية المحلية في عينة من بلديات ولاية المسيلة."

من خلال الجدول رقم (13) نستنتج أن الفرضية صحيحة وهذا ما يثبتته أفراد العينة حيث يرون أن الفاعلون المحليون يعملون على متابعة تطبيق البلدية لميزانياتها بما يتماشى مع مخططات التنمية المحلية وأن هناك زيارات رسمية ومفاجئة لهيئات الرقابة العمومية لمتابعة مدى التزام البلدية بتنفيذ مخططات التنمية حسب المعايير وتوجه السياسة العامة مما يزيد من إرساء مبدأ المساءلة ومحاسبة البلدية عن أي تقصير في إعداد وتنفيذ الميزانية فيما يخدم أهداف التنمية المحلية.

مناقشة الفرضية الثانية: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاركة على التنمية المحلية في عينة من بلديات ولاية المسيلة." يتبين من الجدول (13) أنه يوجد مستوى مقبول للمشاركة على التنمية المحلية وأن الفرضية صحيحة فهم يعتبرون تفضيلات المجتمع المحلي أمراً مهماً عند اتخاذ القرارات البلدية المتعلقة بميزانية البلدية أين يتم التشاور مع الفاعلين في مرحلة التخطيط لميزانية المشايخ التنموية وفق ما يحفظه قانون البلدية للمواطنين في المشاركة الفعالة في تحضير وتنفيذ ميزانية البلدية عبر مجموعة من قنوات التواصل التي تهدف إلى مشاركة المواطنين في تعزيز بيئة تنموية استثمارية ملائمة

مناقشة الفرضية الثالثة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة إدارة الموارد على التنمية المحلية في عينة من بلديات ولاية المسيلة".

يتضح من الجدول رقم (13) الفرضية صحيحة وهو ما يؤكد افراد العينة حيث يرون أنه يتم اعداد ميزانية البلدية وفقا لأولويات احتياجات المواطنين لتعزيز التنمية وأن البلدية تسعى على تنوع مصادر التمويل والبحث عن موارد مالية داخلية وخارجية تكفل استدامة الميزانية وتقليل الاعتماد على الميزانية العامة للدولة.

مناقشة الفرضية الرابعة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للامتثال للقوانين واللوائح على التنمية المحلية في عينة من بلديات ولاية المسيلة".

نلاحظ من الجدول (13) ان الفرضية صحيحة من وجهة نظر افراد العينة وأن معدو الميزانية يلتزمون باللوائح والقوانين عند اعدادها وتنفيذ ومتابعة الميزانية بالبنود التي لها علاقة بالتنمية وبأن اللوائح والقوانين كافية في جميع مراحل اعداد خطط التنمية ومناسبة وتمكن الامتثال بها خاصة فيما يتعلق بالصفقات العمومية و ابرام العقود العامة وفقا للقوانين الحالية.

مناقشة الفرضية الخامسة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقدير المخاطر المالية على التنمية المحلية في عينة من بلديات ولاية المسيلة".

من الجدول (13) يتضح صحة الفرضية والبلدية تفعل أدوار الرقابة الداخلية والخارجية لقياس المخاطر المالية وكيفية التعامل معها تقيم دوريا مدى فعالية استراتيجيات التخفيف من المخاطر لتعزيز التنمية في المجتمع كما تحدد مدى تكامل معالجة المخاطر في عمليات تخطيط وتنفيذ المشاريع المحلية لتحقيق التنمية الشاملة.

مناقشة الفرضية الرئيسية: "ساهمت حوكمة ميزانية الجماعات المحلية في تحقيق اهداف التنمية المحلية لولاية المسيلة" من خلال الجدول (14) نستنتج أنه يوجد مستوى جيد لحوكمة ميزانية الجماعات المحلية على تحقيق اهداف التنمية المحلية في بلديات فهي محققة وصحيحة جزئيا أي في بعض ابعاد حوكمة ميزانية الجماعات المحلية وتبين ان بعد الامتثال للقوانين واللوائح كان في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بنسبة 95.8 يأتي بعده بعد كفاءة إدارة الموارد بنسبة 45.87 ويحتل بعد الشفافية والمسائلة اخر الترتيب بنسبة 25.4 وأن كل من بعدي تقدير المخاطر المالية والمشاركة ليس لهم أي أهمية فهم لا يؤثرون في تحقيق اهداف التنمية المحلية حسب رأي افراد عينة الدراسة وبالتالي قبول الفرضية الرئيسية بأن حوكمة ميزانية الجماعات المحلية تساهم في تحقيق اهداف التنمية المحلية لبلديات ولاية المسيلة.

5. خلاصة:

في ظلّ التحديات المتعاضمة التي تواجهها الحكومات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، تبرز حوكمة الميزانية البلدية كمدخل استراتيجي لضمان كفاءة تخصيص الموارد وشفافية صنع القرار، وتعزيز الثقة بين الحكومات المحلية والمجتمعات التي تخدمها. تُعدّ الجزائر - وولاية المسيلة نموذجاً لها - بيئة غنية لدراسة هذه الإشكالية، نظراً للتحوّلات التي تشهدها في هيكلة الحكم المحلي، والسعي لمواءمة السياسات المالية مع الأولويات التنموية الملحة.

تعد حوكمة ميزانية الجماعات المحلية، كالبلديات والولايات، إحدى الأدوات الأساسية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة. تأتي أهمية هذا الموضوع من كونه يساهم في تحسين إدارة الموارد المحلية وضمان الشفافية في العمليات المالية، إلى جانب تعزيز مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية.

قد أظهرت الدراسات أن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد على تحسين تخصيص الموارد وتقليل الفساد، مما يساهم في بناء الثقة بين المواطنين والهيئات المحلية. كما أن تطوير الأنظمة الإدارية والمالية لهذه الجماعات يُعد خطوة مهمة لتحقيق التنمية

الاقتصادية والاجتماعية. وبناء على هذه المعطيات، يمكن تقديم مجموعة من النتائج والاقتراحات التي تعزز دور الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المحلية بكفاءة واستدامة.

لا تقتصر أهمية هذه النتائج على الإطار الأكاديمي فحسب، بل تُقدم رؤيةً عمليةً لصنّاع السياسات حول كيفية تحويل الحوكمة من مفهوم نظري إلى آلية فاعلة تُترجم الموازنات إلى خدمات نوعية، وتُحوّل التحديات البيئية والاقتصادية إلى فرص للابتكار المجتمعي. هذا التمهيد يُوطّر لُطرح النتائج والتوصيات التي تُشكّل خارطة طريق لإصلاح الإدارة المالية المحلية في سياقات مماثلة.

النتائج:

أولاً: النتائج الرئيسية

في مجال حوكمة الميزانية البلدية:

✓ احتلَّ بُعد الشفافية والمساءلة الصدارة في أولويات البلديات، مما يعكس إدراكاً لضرورة تعزيز الشرعية المجتمعية عبر الإفصاح عن المعلومات.

✓ ظهر الامتثال للقوانين كأداة رقابية تقليدية، لكنه كشف عن تحديات تتعلق بجمود الإجراءات وغياب الابتكار.

✓ أظهر بُعد تقدير المخاطر المالية ضعفاً واضحاً، مما يُنذر بمخاطر عدم استدامة السياسات المالية.

في مجال التنمية المحلية:

✓ تفوّق بُعد الاجتماعي (كالتعليم والصحة) كأكثر المحاور فعالية، بينما ظلَّ البعد الاقتصادي (كخلق فرص العمل) والبعد البيئي (كإدارة الموارد) في مرحلة متوسطة، مما يعكس اختلالاً في التوازن التنموي.

ثانياً: النتائج الثانوية

- تعزز الشفافية والمساءلة ثقة المواطنين في إدارة الجماعات المحلية مما يشجع التفاعل الإيجابي مع المشاريع التنموية ويزيد من كفاءة استغلال الموارد المتاحة

- يساعد بعد المساءلة في تقليل الفساد وزيادة فعالية الانفاق العام مما يعكس إيجاباً على توفير الخدمات الأساسية للسكان وتحسين جودة الحياة

- عندما يتم تخصيص الموارد بشكل فعال بناء على الاحتياجات الفعلية ترتفع جودة الخدمات مثل الصحة والبنية التحتية في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين

- الامتثال للإطار القانوني والتنظيمي يدعم سياسات الجماعات المحلية مما يعزز الثقة بين المؤسسات والمجتمع المحلي

- يؤدي الاستقرار إلى جذب استثمارات جديدة تدعم التنمية الاقتصادية وتخلق فرص عمل للمواطنين.

- عل الرغم من أهمية كل من بعدي المشاركة وتقدير المخاطر أظهرت النتائج ان تأثيرهما لم يكن معنوياً ضمن النموذج

المتعدد الذي قد يكون الى ضعف قنوات المشاركة أو محدودية قدرة الجماعات المحلية على تحديد المخاطر بفعالية مما يشير الى الحاجة لتطوير هذه الجوانب لزيادة تأثيرها في تحقيق التنمية.

الاقتراحات: بناء على النتائج المستخلصة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

تعزيز الحوكمة المالية:

- ✓ دمج الشفافية مع المشاركة المجتمعية: تطوير منصات تفاعلية لإشراك المواطنين في مراقبة الميزانية وترتيب الأولويات.
- ✓ مراجعة اللوائح المالية: تبني إطار مرن يواكب التحديات المحلية، مع استبدال النهج الروتيني بآليات تحفيزية للابتكار.
- ✓ بناء ثقافة إدارة المخاطر: تدريب الكوادر البلدية على أدوات مثل السيناريوهات المالية الاحتمالية وتقييم الأثر المالي.

تحقيق التوازن التنموي:

- ✓ ربط المشاريع الاقتصادية بالبعد الاجتماعي: تصميم برامج توليد الوظائف المستدامة التي تستهدف الفئات الهشة.
- ✓ إدماج البعد البيئي في التخطيط: إلزام البلديات بإعداد تقارير استدامة للمشاريع، وربط التمويل بتحقيق معايير بيئية.
- ✓ تعزيز التعاون بين البلديات: إنشاء شبكات محلية لإدارة المشاريع الكبرى (كإدارة النفايات أو الطاقة المتجددة) وتقاسم الموارد.

تعزيز القدرات المؤسسية:

- ✓ تطوير أنظمة التقييم: تبني مؤشرات أداء مركبة تقيس الأثر الحقيقي للسياسات على جودة الحياة.
 - ✓ توظيف الخبرات التقنية: لتصميم حلول مبتكرة للتحديات المالية والبيئية.
- وعليه فإنه لتحقيق التنمية المحلية الفعالة يتطلّب تحوُّلاً جذرياً من النموذج الإجرائي (المركّز على الامتثال الشكلي) إلى النموذج التشاركي (المركّز على الشراكة المجتمعية والاستدامة)، مع ضرورة تبني سياسات تكاملية تُوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

6. الهوامش والإحالات:

- Bland, R. L. (2013). **Budgeting Guide for Local Government** (Third Edition ed.). Washington: the International City/County Management Association.
- Commission européenne. (2007). **Appui à la décentralisation et à la gouvernance locale dans les pays tiers**. Luxembourg: Luxembourg: Office des publications officielles des Communautés européennes.
- drüke, h. (2007). **PERFORMANCE ACCOUNTABILITY AND COMBATING CORRUPTION**. (A. SHAH, Ed.) Washington: THE WORLD BANK.
- info@nhmunicipal.org. (2024, 3 7). **BEST PRACTICES SERIES: Best Practices in Local Government Budgeting**. Récupéré sur New Hampshire Municipal Association : <https://www.nhmunicipal.org/town-city-article/best-practices-series-best-practices-local-government-budgeting>
- Malipula, M. M. (2022, 5 30). **Enhancing Citizens' Participation in Planning and Budgeting in Kibaha Town Council, Tanzania**. (U. S. Hub, Ed.) BISNIS & BIROKRASI: Jurnal Ilmu Administrasi dan Organisasi, 29(2). doi:10.20476/jbb.v29i2.1362
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2024, 02 15). Organisation for Economic Co-operation and Development. Retrieved from <https://www.oecd.org/>: <https://www.oecd.org/>
- Sri Pebrianti, N. A. (2018). **Effect of Clarity of Budget Objectives, Accounting Control, Reporting Systems, Compliance with Regulation on Performance Accountability of Government Agencies**. *Social Science, Education and Humanities Research*, volume 292, 292.
- thurmaier, k. (2007). **Local Budget Execution**. Washington,USA: The World Bank.
- Yilmaz, M. S. (2008, November). **Strengthening Local Government Budgeting and Accountability**. (S. Yilmaz, Ed.) Policy Research Working Paper(4767).
- سوزي عدلي ناشد. (2000). **الوجيز في المالية العامة**. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- مبادئ شفافية المالية العامة. (2024, 02 23). تم الاسترداد من صندوق النقد الدولي: <https://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/ft-codea.pdf>
- مهند حنا نقولا عيسى. (2010). **إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية**. عمان: دالا الراية.